لازما مشددا وأما غير مدغم كما في فواتح السور من ص و ق
ونحوهما وهذا لازم حرفي باعتبار أصل الكلمة ويسمى لازما
مخففا ويلحق به نحو آلآن في موضعي يونس وكذا ومحياي
في قراءة من أسكن ياءها لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد
بالعارض واختلف في الم فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران
وقفا هل مد اللام لكونه مشددا ومد الميم لأنه في محل الوقف
أظهر والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري ثم اعلم
أن القراء أجمعوا على مد اللازم لقسميه مدا مشبعا قدرا واحدا
من غير إفراط فقد قال الناظم في النشر لا أعلم بينهم في ذلك خلافا
سلفا ولا خلفا إلا ما ذكره الأستاذ الجاجاني في كتاب
حلية القراء اتصالا عن أبي بكر بن مهران حيث قال والقراء
مختلفون في مقداره فالمحققون منهم على أنه الإشباع والأكثرون
على إطلاق تمكين المد فيه ثم اختلفوا أيضا في تفاوت بعض ذلك
على بعض فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه قدر أربع تمكينا
من المظهر من أجل الإدغام مثل دابة بالنسبة إلى محياي
عند من أسكن فينقص عند هؤلاء مد صاد والقرآن
ذي الذكر ونون والقلم عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم
وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن مد غير المدغم
فوق المدغم وقال لأن المد يحصل ويتقوى بالحرف المدغم
فيه بحركته فكان الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فقوي
بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفي الحرف وذهب الجمهور
إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله إذا
إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود

في كل

٦٠

في كل فاتحة فلا مانع من التفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق
فلا يعدل عنه وبه صرح أبو عمرو الداني وأما ما ذكره ابن المص
وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الإدغام في نحو الرحيم ملك
وفيه هدى كما هو قراءة أبي عمرو وبرواية السوسي وكذا نحو
لا تيمموا ولا تعاونوا على رواية البزي عن ابن كثير فليس في
محله إذ كلام المص على حسب موضوعه إنما هو في ساكن
حالين والأمثلة المذكورة ليست كذلك إذ الإدغام عند
الوقف على الكلمة الأولى منها فحقها أن يذكر في المد الجائز
لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها أو في العارض لأن
العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل وكذا الم
الله في الوصل عند الكل والراجح عند الناقل وهو
ورش مطلقا وحمزة وقفا في المد الجائز أو العارض لأنه
اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه
سكون ألف الوقف من الطول والتوسط والقصر لكن
صرحوا بأن التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار
زكريا على إعادة وإن اعتبر الأصل وعدم الاعتداد بالعارض
وهو الأكثر فالإشباع وأغرب المصري حيث جعل نحو والصافات
صفا بالإدغام عند حمزة ونحو فلا أنساب بينهم ولا تيمموا
من المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعل من القسم الجائز
والمعتمد الأول هذا زلل منه وخطأ فإنه ذهب إلى ما صرحوا
فإذا ذكرناه فهو المعمول ثم اعلم أن أهل الأداء اتفقوا
على إشباع المد الساكن اللازم في فواتح السور الذي وجد
فيه في حرف المد والسكون ولذا قال الشاطبي في نحو طه
القصر إذ ليس ساكن وما في ألف من حرف المد مد فيمطلا

Copyright © King Saud University